مجتمع

43 % من مدارس العالم تنقصها المياه والصابون

أعلنت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تقرير أن 43% من المدارس حول العالم تفتقر إلى المياه والصابون اللازمين لغسل اليدين، في وقت تبذل دول العالم جهوداً لإعادة فتح المدارس بشكل آمن في ظل تفشي كورونا. أضاف التقرير أنه يتعين على السلطات الموازنة بين المخاوف الصحية والاقتصادية والاجتماعية عند تحديد مواعيد فتح المدارس، مشيراً إلى الآثار السلبية للإغلاق الطويل على الأطفال. وأشار إلى أن واحدة من كل ثلاث مدارس حول العالم تعاني من نقص أو انعدام مياه الشرب. (أسوشييتد برس)

مستوطنون يهاجمون قرية عوريف جنوبي نابلس

أحرق مستوطنون يهود جرافة فلسطينية، شمالي الضفة الغربية المحتلة، وخطّوا شعارات عنصرية معادية للعرب باللغة العبرية. وقال رئيس مجلس قرية عوريف جنوبي نابلس، مازن شحادة، إن مجموعة من المستوطنين هاجموا القرية ليل أول من أمس، وأضرموا النار في جرافة. أضاف أن النار أتت على أجزاء منها قبل إخمادها من قبل مواطنين. وتتعرض عوريف، كما بقية مدن وبلدات الضفة، لاعتداءات متكررة من قبل المستوطنين. ويحمّل الفلسطينيون الشرطة الإسرائيلية المسؤولية لعدم اعتقال المهاجمين. (الأناضول)

السيول تزيد مأساة اليمنيّين

أزمة جديدة تُضاف إلى أزمات اليمنيّين الذين يعانون أصلاً من جرّاء الحرب والفقر والنزوح وغيرها من المآسي، وهي السيول. فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن السيول التي ضربت اليمن مؤخراً أدت إلى تضرّر آلاف العائلات وسقوط العديد من الضحايا. وقال مكتب المنظمة في البلاد: «أسفرت الفيضانات الأخيرة في اليمن عن مصرع العديد من الأشخاص وإصابة آخرين، فيما تضررت آلاف العائلات بمن في ذلك النازحون». أضافت: «نقوم بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية والشركاء على الأرض لمعالجة مخاطر السيول على الصحة العامة، والاستجابة لاحتياجات السكان». وأدت السيول التي ضربت اليمن خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، إلى مصرع 174 شخصاً، معظمهم في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله (الحوثيين)، بحسب إحصائيات حكومية.

ويعاني اليمن ضعفاً شديداً في البنية التحتية، ما جعل تأثيرات السيول تزيد من مأساة السكان الذين يشكون ضعف الخدمات الأساسية. وقبل أيام، أعلنت اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم في حكومة الحوثيين، تهدم 111 منزلاً من جراء السيول. وناشدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) «التدخل العاجل والطارئ لإنقاذ مباني مدينة صنعاء التاريخية المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو من الانهيار والتدمير، ومعالجة ما لحق بها من أضرار جسيمة من جراء الأمطار والسيول».

(الأناضول)

(محمد حويس/ فرانس برس)

زيجات تركيا لم تعد كما كانت

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كان لتفشي فيروس كورونا تأثير على الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية في تركيا. وعلى غرار معظم دول العالم التي شهدت انتشاراً للفيروس، فرضت البلاد التباعد الاجتماعي، وغيّر المواطنون الكثير من مخططاتهم كالزواج وحفلات الزفاف خوفاً من العدوى من جهة، والتكاليف المادية الكبيرة بعدما تعطلت أعمالهم خلال الحجر، ما اضطرهم إلى الاعتماد على مدخراتهم والتي كان قسم منها مخصّصاً لتغطية تكاليف الزواج. إضافة إلى منع التجمعات والإصرار على التباعد الاجتماعي، فرضت السلطات التركية قيوداً عدة أخرى، منها تعليق عقود الزواج الذي فرضته الشهر الماضي، وقد سمحت بتنظيم أعراس لكن ليس كما في السابق. تقول العروس التركية سيام لـ«العربي الجديد»: «كنت أشترط على خطيبي إهدائي سواري ذهب عيار 24 قيراطا، وقضاء أسبوع في فندق على الساحل بعد الزواج. إلا أن ارتفاع أسعار الذهاب واضطرار خطيبي إلى الإنفاق من مدخراته دفعني إلى الاكتفاء بسوار واحد من محال الذهب التي افتتحها سوريون، وإرجاء رحلة الاستجمام حتى نهاية الصيف».

وعن سبب اختيار الذهب السوري، تقول سيام إنّ شراء سوار ومحبس من محال الذهب السورية عيار 21 قيراطا سيوفر على خطيبي أكثر من 700 ليرة تركية (نحو 95 دولاراً)، ويمكننا من خلال هذا المبلغ تأمين احتياجات أخرى». تضيف: «لم نكن نعرف الذهب عيار 21 قبل مجيء السوريين. محال بيع الذهب السورية كثيرة والتصاميم جميلة».

وفي ما يتعلق بتنظيم حفل الزفاف، تشير سيام إلى أنها وخطيبها لم يتخذا قراراً نهائياً بعد، وينتظران متابعة مدى سيطرة البلاد على الوباء، «لكن ليس مستبعداً أن نقيم العرس بالهواء الطلق تفادياً لأي حوادث وإصابات». وكانت وزارة الداخلية التركية، قد أصدرت في 15 مارس/ آذار الماضي قراراً بإغلاق جميع أماكن الأنشطة والفعاليات والتجمعات مثل المقاهي، وقاعات الأفراح، والمسارح، والصالات الرياضية، وأغلقت العديد من مراكز التسوق أبوابها اعتباراً من 21 مارس، قبل أن يعود الفتح التدريجي في العاشر من الشهر الماضي، لكنه لم يزل ضمن شروط حتى اليوم.

وأثر كورونا على المتاجر ومراكز التسوّق الكبرى، إذ أعلن اتحاد مراكز التسوق وتجار التجزئة في البلاد أن أكثر من 100 مركز تسوق أغلق أبوابه في كل أنحاء تركيا. ومن بين الإجراءات الواجب اتخاذها أخذ حرارة الداخلين، وفرض التباعد الاجتماعي حتى داخل المحال في مراكز التسوق.

تقول كل من ياسمين وخطيبها جنار إن مظاهر الفرح ستكون مختلفة لناحية عقد الزواج وحفل الزفاف، ويلفتان إلى اختيار صالة معقمة مع فرض التباعد الاجتماعي. «اشترطنا أيضاً قياس درجة حرارة المدعوين». ويقول جنار: «وجدنا حلاً للأمور المالية أخيراً، بعد منح المصارف التركية قروضاً ميسرّة بفوائد منخفضة لشراء منازل، وقد تقدمنا للحصول على قرض ووعدنا بالحصول على 700 ألف ليرة تركية (نحو 95 ألف دولار) ما يمكننا من شراء بيت ودفع نفقات الزواج. وسنستفيد من فترة الإعفاء من الأقساط لمدة عام كامل».

وحول شراء مستلزمات المنزل والعرس، يقول جنار: «بعد كورونا، صرنا نعتمد الشراء عبر الإنترنت. طلبنا معظم الاحتياجات خلال الفترة الماضية، لكن الأسعار ارتفعت خصوصاً بالنسبة للأثاث، بعد منح قروض مصرفية لشراء الأثاث والأدوات الكهربائية».

وانعكس انتشار كورونا على عدد الزيجات في تركيا، وتراجعت خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 150 ألف عقد قران، بحسب تقديرات رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة ابن خلدون في إسطنبول، رجب شان تورك، علماً أن متوسط عدد الزيجات في البلاد سنوياً هو 570 ألفاً. لكن النصف الثاني من العام يشهد ارتفاعاً في عدد الزيجات». يضيف الأكاديمي التركي أنه «ما من مؤشرات رسمية حتى اليوم تتعلق بنسب الزواج والطلاق، لكنني أقدرها بحسب تواصلي مع دوائر الزواج والمحاكم والاستطلاعات»، موضحاً أن متوسط نسبة الزواج في تركيا هو نحو 4 في المائة من عدد السكان وحالات الطلاق نحو 130 ألف حالة سنوياً.

ويوضح شان تورك أن الزواج من غير التركيات زاد خلال الأعوام الأخيرة، سواء من عربيات أو أوروبيات، لكنها لا تزيد عن 3 في المائة من إجمالي حالات الزواج، مشيراً إلى أن تراجع حالات الزواج خلال أزمة كورونا سيؤثر على الإنجاب، علماً أن عدد السكان في تركيا تراجع. ويوضح أن عادات الزواج القديمة في تركيا تبدلت خلال العقد الأخير، وزاد وباء كورونا من هذه التغيرات.

قواسم مشتركة

على الرغم من أن عادات الزواج تختلف بين الولايات التركية الثمانين، لكن تبقى هناك قواسم مشتركة، أهمها الخطبة البسيطة، وهي تقديم خاتم ووشاح ذي أطراف ذهبية أو فضية للعروس، والحلوى خلال عقد الزواج (الخطبة الثانية)، ثم حفلات الزفاف ويتخللها تقديم أطعمة.

تحقيق

ذكرى رابعة
آثار نفسية لا تمحوها السنوات

ما زالت المشاهد الوحشية لفض اعتصام رابعة قبل سنوات عالقة في نفوس من كانوا شهوداً على المذبحة في ذلك اليوم وعاشوا تفاصيلها لحظة بلحظة. مشاهد خلّفت شروخاً وآثاراً نفسية لدى هؤلاء الأشخاص انعكست على حيواتهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كانت الساعة تقترب من السادسة صباحاً عندما أفاقت فاطمة إبراهيم على حركة والدتها المتسارعة في أرجاء المنزل. سارعت الأم للملمة ذهبها وأموالها وتكديس بعض الملابس لجميع أفراد الأسرة في حقائب، استعداداً للرحيل.

تقول فاطمة: «قبل أن أسأل أمي ماذا يحدث، سمعت دوي طلقات نارية قادمة من جهة النافذة، ولمحت عشرات الجنود والملثمين في شارع النصر، فحصلت على إجابة عن سؤالي».

في الرابع عشر من أغسطس/ آب 2014، كانت فاطمة، الفتاة العشرينية آنذاك، تقطن مع أسرتها في حي مدينة نصر، شرقي القاهرة، وعلى مقربة أمتار قليلة من ميدان رابعة العدوية (سابقاً)، حيث جرت مذبحة فض الاعتصام، ما أودى بحياة الآلاف من الأشخاص.

لم تكن فاطمة معتصمة مع أنصار الرئيس الراحل محمد مرسي في ميدان رابعة، لكنها كانت متعاطفة مع مطالبهم، ومؤمنة بالتجربة الديمقراطية التي جاءت بالرئيس مرسي لسدة الحكم، على حد قولها. وصبيحة يوم الفض، أجبرت فاطمة على الرحيل مع أسرتها، وكانت تتمنى الانضمام للمعتصمين ومؤازرتهم في وجه المدرعات والأسلحة المدججة والقناصة الذين انتشروا في أعلى البنايات.

تروي فاطمة: «غادرنا المنزل باعجوبة، مررنا في أزقة وشوارع جانبية، منخفضي الرؤوس ومنحني الظهور لتفادي الرصاص الذي نسمعه عن قرب، ونشاهده بعد أن يخترق أجساد المعتصمين، ويطرحهم أرضاً».

تضيف: «لم أنس يوماً صورة السيدة المنقبة التي راحت تصرخ باعلى صوتها بحثاً عن صغارها، ثم جلست على أحد الأرصفة واضعة رأسها بين يديها، تنتظر مصيراً احتمالاته كانت بين الموت أو الإصابة. ولم أنس يوماً الخيام المحطمة وبقايا الطعام المدهوسة على الأرض بسبب الجرارات والمدرعات».

تضيف فاطمة: «خرجنا من منطقة مدينة نصر قرابة التاسعة أو العاشرة صباحاً، وأمضيت يومي أمام التلفاز، ولم يفارق هاتفي المحمول يدي. أمرر أصابعي على الشاشة من أعلى لأسفل للوصول إلى المنشورات الأحدث على منصات التواصل الاجتماعي، التي كانت يومها مراتنا لما يدور داخل الاعتصام طوال يوم الفض».

عانت فاطمة لفترة طويلة من كوابيس لاحقتها في ساعات النوم القليلة التي كانت تحصل عليها بعد أن يهد الأرق قواها. كانت تسمع في نومها أصوات صراخ ونحيب وتكسير.

وكثيراً ما كانت ترى في نومها أيادي ملطخة بالدماء. لكن صوت الصراخ كان العامل المشترك في جميع كوابيسها. لم يغب على مدار أشهر طويلة. كما عانت من صداع مزمن كانت تهدئه بالمسكنات أحياناً، ويعاود إحكام قبضته على رأسها من التفكير وقلة النوم والأرق معاً. تقول فاطمة: «الأرق والصداع وفقدان الشهية ونحول الوجه وملامح الاكتئاب تمكنت مني، حينها فقط قررت الذهاب إلى طبيب نفسي».

كانت الجلسة الأولى لفاطمة على الكرسي المعد في عيادة الطبيب النفسي، عبارة عن بكاء تخللته بعض الومضات عن الذكريات والمخاوف والآلام، على حد قولها. لكنها ارتاحت قليلاً بعد تناول الأدوية والمهدئات التي كتبها الطبيب في روشتة العلاج.

قال لها الطبيب المعالج إن ما يحدث معها قد يتطوّر في مراحل لاحقة «فإذا استسلمت للقلق، ستقلقين كثيراً حتى من أبسط الأمور. وإذا تشبثت بالأمل ستصلين إليه». من هذا المنطلق وجه لها نصائح عدة، مثل التركيز على الهوايات والمهارات، والارتباط بلعبة أو هواية، ومسح مواقع التواصل الاجتماعي عن الهاتف المحمول لعدة أشهر.

لكن فاطمة لم تلتزم بنصائح الطبيب، وعادت إلى التدخين بشراهة، وتناول الأدوية بشكل عشوائي، وهو ما أدى إلى تدهور حالتها النفسية، وتفاقم أعراض الاكتئاب لديها.

خلال الذكرى الأولى لمذبحة رابعة (عمرو صلاح الدين/ الأناضول)

17%
من المصريين مصابون باضطرابات نفسية، بحسب المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، في تقرير له عام 2019

قصة لاجئ

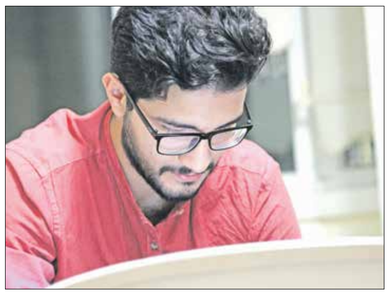

لم أكن امتلك معلومات كافية تخولني التسجيل في الجامعات ومتابعة أموري في تركيا

محمد سوسق
تفوّق في الدراسة

عبد الله البشير

ولد في مدينة دمشق وغادرها إلى السعودية حيث أنهى الدراسة الابتدائية في مدرسة المنهل للبنين، ليعود إلى سورية عام 2005 ويستكمل الدراسة الثانوية في دار الحكمة في دمشق. يروي الشاب السوري محمد سوسق (27 عاماً) الذي تعود أصوله لبلدة رنكوس في ريف دمشق، مقتطفات من رحلة اللجوء التي اجتهد بالدراسة فيها ليتفوق في مجال هندسة المعلوماتية. يقول: «عام 2011 اجتزت البكالوريا السورية، وبسبب الصعوبات التي تمر بها سورية لم أتمكن من متابعة دراستي الجامعية، ولكني استغللت وقتي ودرست اللغة الإنكليزية، وخضعت لدورات في مجال البرمجة في أحد المعاهد في دمشق». يتابع: «عام 2014 انطلقت إلى تركيا بهدف الدراسة. تعلمت اللغة التركية وحاولت الدراسة في تركيا ولكن لقلة خبرتي بأمور الجامعات وكيفية التسجيل لم أتمكن من بدء الدراسة حتى عام 2016، حيث انطلقت إلى قيصرس الشمالية (قيصرس التركية)، ودرست فيها رغم الصعوبات. الدراسة كانت متاحة باللغتين التركية والإنكليزية، ولأن تخصصي يُفضّل أن يكون باللغة الإنكليزية اخترته بعد أن اجتزت امتحان اللغة للدخول إلى جامعة الشرق الأدنى». يذكر محمد من ساعده في رحلة الدراسة، ويقول: «في كل هذه الرحلة كان بجواري أخي أحمد والتقينا أيضا بابن عمي باسل في قيصرس وهما من شجعاني على مواصلة الدراسة، لأني وبسبب الضغوط النفسية ومحاولتي التسجيل في تركيا ولم أوفق أو بالأحرى لم أكن امتلك معلومات كافية تخولني التسجيل في الجامعات ومتابعة أموري في تركيا. مع العلم أني كنت قد فزت بمنحة حران للدراسة في جامعات تركيا، ولكني لم أتمكن من الدراسة بواسطة المنحة إذ كنت قد قبلت للدراسة في مدينة مرعش التركية في ذاك الوقت (سنة 2015)، وكانت المدينة تعاني من بعض المشاكل بالنسبة لي كطالب مستجد، فتخليت عن المنحة رغم أني حصلت عليها كاملة بما في ذلك المصاريف ورسوم السكن». يضيف: «أهلي وأخي وابن عمي شجعوني فعدت إلى الاختصاص الذي أحب، وهو هندسة المعلوماتية. اجتهدت رغم انقطاعي سنوات عن الدراسة وتفوقت. ورغم أنه في السنة الأولى كنت قد بدأت عامي الدراسي بعد منتصف الفصل الدراسي، ونصف المواد كان متراكما علي، مع ذلك نجحت بتشجيع أهلي ودعم بعض المدرسين وبالأخص رئيسة قسم فرع هندسة البرمجيات يونيه كروسال ايفيرا». يختم محمد: «رسالتي للطالب السوري ألا تفقد الأمل بنفسك مهما يكن. إن كنت تحب العلم فاصبر واجتهد إلى أن تحين الفرصة المناسبة، وادرس بجد وصدق، وسوف توفّق.

إيطاليا تهدّد تونس بتعليق المساعدات

تونس ـ **بسمة بركات**

تتواصل الضغوط الإيطالية على تونس، في ظلّ تدفّق المهاجرين السريّين إلى أراضيها، في محاولة لفرض اتفاقيات جديدة وزيادة عدد المرحلين قسرياً إلى تونس. وأبدت إيطاليا استياءً كبيراً بسبب تدفّق المهاجرين التونسيين إلى أراضيها، مهدّدة بتعليق الأموال المخصصة للتعاون الإيطالي التونسي في هذا المجال.

يقول المكلّف بالإعلام في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رضان بن عمر، لـ «العربي الجديد»: «على الرغم من الضغوط الإيطالية على تونس لزيادة عمليات الترحيل القسري، ما زالت لا تتجاوز الرحلتين أسبوعياً، ولا صحة للادعاءات بترحيل تونسيين من خلال بواخر. في الوقت الحالي، تطبق الاتفاقية التي أبرمت خلال حكومة الراحل الباجي قائد السبسي في عام 2011، وتتضمن رحلتين أسبوعياً عبر الطائرة بمعدّل 40 شخصاً في كل رحلة».

يضيف بن عمر: «خلال عامي 2017 و2018، رُحّل 2000 مهاجر تونسي. وفي عام 2019، رُحّل نحو 1375 مهاجراً»، موضحاً أن عمليات الترحيل تواصلت خلال العام الجاري، بعد استئناف حركة الطيران التي توقفت نتيجة تفشي فيروس كورونا، علماً أن الأمر مخالف للقوانين الدولية، ولا يحترم الإجراءات القانونية الخاصة بالهجرة. ويقول إن عدد المهاجرين التونسيين الذين غادروا الأراضي التونسية نحو إيطاليا سجّل رقماً مرتفعاً وهو 4145 مهاجراً خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، علماً أن هذا الرقم لم يسجّل منذ عام 2011. وبلغ إجمالي التونسيين الواصلين إلى إيطاليا منذ بداية العام الجاري نحو 5213 مهاجراً.

يُتابع بن عمر أن دوافع الهجرة متعددة، منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن بدت الأرقام مرتفعة، إلا أن إجمالي المهاجرين الواصلين إلى إيطاليا عموماً لا يمكن مقارنته بالأرقام المسجلة خلال عامي 2015 و2018. ويقول إن إيطاليا تحاول التركيز على المهاجرين التونسيّين لتغيير بعض الاتفاقيات، وفرض أخرى جديدة وافتعال أزمة في محاولة للحصول على مكاسب سياسية خاصة، على اعتبار أن اليمين الإيطالي هُزم في محطات انتخابية عدة في عام 2019، ويسعى إلى إثبات موقعه مجدداً. يضيف أن الضغوط الإيطالية متواصلة على الجانب التونسي، وقد تزايدت بشكل كبير، ولوحظ أن هناك تضخيماً إعلامياً للأزمة من قبل إيطاليا، ومحاولات لاستغلال الوضع السياسي والفراغ الحكومي لإظهار تونس في موقف العاجز عن حماية سواحلها، وبالتالي تمرير اتفاقيات جديدة حتى لو كانت على حساب حقوق الإنسان.

> الاتحاد الأوروبي يريد أن يحول تونس إلى مجرد حارس للحدود البحرية

ويرى بن عمر أن التهديد بوقف المساعدات المالية المخصصة للتعاون في مجال الهجرة لن يحل الأزمة، ولن يكون سبباً في قبول تونس شروطاً أوروبية مجحفة بحقّ المهاجرين. ويوضح أن هذا الأمر يكشف زيف المساعدات الأوروبية، وهي في غالبيتها مخصصة للجانب الأمني والردع، وغالباً ما لا تحلّ المشكلة من جذورها. ويقول إنّه على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن المقاربة الأمنيّة لا تكفي للحدّ من الهجرة، مشيراً إلى أن السلطات الإيطالية تقدّم معلومات مغلوطة، خصوصاً وأن المتضرّر من الأزمة الحالية والضغوط الإيطالية هو تونس والشباب، وبعض العائلات التونسية الذين تتم ملاحقتهم والتضييق عليهم بمجرد تواجدهم في مناطق ساحلية هي نقاط عبور مثل قرقنة. ويكشف بن عمر أنّ هذا الأمر يزيد في التضييق على الحريات وأهمها حرية التنقل، مضيفاً أن الاتحاد الأوروبي يريد أن يحول تونس إلى مجرد حارس للحدود البحرية، وعليها ألا تقبل بهذا الدور. ويؤكد أن إيطاليا تحاول استغلال هذه الفترة أي قبيل تشكيل الحكومة، والتي تعتبرها فترة مناسبة لتمرير اتفاقيات لصالحها، وعلى تونس ألا ترضخ لهذا الأمر، ولا تقبل أي ضغوط إلى حين تشكل الحكومة. ويوضح أن أي تفاوض بخصوص الهجرة يجب أن يكون منصفاً وعادلاً وإنسانياً للطرفين، مشيراً إلى أن الضغوط ليست على تونس فقط، بل تحاول إيطاليا اقتعال أزمة لابتزاز الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة نسبة المساعدات المخصصة للهجرة.

يشار إلى أن وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو طالب بتعليق حصول تونس على المال المتفق عليه، مطالباً بتبرير السلطات التونسية استمرار تدفق المهاجرين. وقال: «أطالب بتعليق المبلغ المخصص لتونس (نحو سبعة ملايين دولار) في انتظار خطة متكاملة حول الهجرة»، بحسب وكالة الأنباء الإيطالية «نوفا».

وأعلن دي مايو أنه سيزور تونس قريباً من أجل إبرام اتفاقية جديدة في مجال الهجرة مع السلطات التونسية، وذلك بعد أيام من زيارة وزيرة الداخلية لوتشانا لامورغيزي، وقال في مقابلة مع صحيفة «كوريير ديلا سيرا»: «يجب توقيع اتفاقية جديدة حول الهجرة. سأذهب قريباً إلى تونس بنفسي للتعامل مع القضية». وكانت لامورغيزي قد التقت الرئيس التونسي قيس سعيّد، باعتبار أن التونسيين يشكّلون نحو 45 في المائة من المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا في يوليو/ تموز الماضي. وشددت على أن تسوية أوضاع المهاجرين «تنحصر فقط بالذين وصلوا إلى إيطاليا خلال الفترة الماضية»، فيما أكد سعيّد أن «المسألة إنسانية بالأساس، لذلك لا بد من معالجة أسبابها».

وزادت نسبة المساعدات إلى تونس، بعدما بلغ عدد الواصلين إلى إيطاليا نحو 13 ألف مهاجر منذ بداية العام الجاري، من بينهم نحو 5 آلاف تونسي، في حين سجل 100 ألف مهاجر عام 2011 من مختلف الجنسيات.

مهاجرون تونسيون وصلوا الى إيطاليا (البرتو بيزوالي/ فرانس برس)

أين يذهب الزجاج الذي حطمه انفجار بيروت؟

تسبب انفجار مرفأ بيروت في دمار هائل لا سيما في زجاج المباني والسيارات على امتداد مساحة كبيرة من بيروت ومحيطها، وهو ما ظهر في الشوارع التي تراكمت في كثير منها أكوام الزجاج

بيروت ـ **خليل العلي**

منذ صبيحة اليوم التالي لانفجار مرفأ بيروت، بدأ متطوعون شباب في تنظيف شوارع المدينة من الزجاج المتطاير، كما كانت سيارات النقل تنقل الزجاج والحطام إلى أماكن خارج المنطقة لم يعرف وجهتها كثيرون. أمام المباني المتضررة كافة، جرى تجميع الزجاج المحطّم سواء من المباني السكنية أو التجارية أو السيارات، ليقوم عدد من العمال بنقلها في شاحنات منها ما هو تابع لبلدية بيروت ولبلديات أخرى ومنها ما هو تابع لمقاولين عملوا من دون مقابل، بحسب مصادر بلدية بيروت. ويقول سكان حيّ الجميزة المتضرر، إنّ المتطوعين من الشباب يساعدونهم في إزالة الزجاج المحطّم وتجميعه خارج المبنى كي تقوم سيارات النقل بنقله من المكان من دون أيّ مقابل.

بدوره، يقول رئيس بلدية بيروت، جمال عيتاني لـ«العربي الجديد»: «بعد الفاجعة التي وقعت في بيروت ومشاهد الدمار قامت فرق بلدية والبلديات المجاورة بنقل الزجاج المحطّم وتجميعه في أرض بمحلة الكرنتينا (قرب المرفأ) وبعد الانتهاء سنتواصل مع شركات متخصصة كي تجري الاستفادة منه من دون رميه مع النفايات ما يؤدي إلى زيادة حجم النفايات في المطامر». يضيف: «لن تتولى البلدية عملية إعادة التدوير بل الشركات المتخصصة بحسب خبرتها وطرق فرزها، وما يمكن أن ينتج عن عملية إعادة التدوير أترك للمختصين الإجابة عنه».

يتابع: «يومياً يجري نقل كميات كبيرة من الزجاج إلى قطعة الأرض المخصصة لذلك، لأنّ الزجاج المكسور داخل المنازل يشكل كمية كبيرة، وهكذا لا تهدأ سيارات النقل». ويلفت عيتاني إلى أنّ البلدية تسعى مع جهات مانحة لتأمين الزجاج للمباني، وهناك متبرعون بالزجاج من لبنان، لكنّ الهمّ الأول للبلدية تحديد المباني الآيلة للسقوط والسعي للحفاظ عليها خوفاً من سقوطها».

تقول المهندسين في بيروت، جاد تابت، يقول إنّ «الزجاج المحطم لا يمكن إعادة تصنيعه كالواح لأننا لا نملك مصانع متخصصة، وأقرب مصانع موجودة في الخليج العربي، وستكون هذه العملية مكلفة جداً، لكن يمكن إعادة تدوير الزجاج وتصنيع زجاجيات مثل القوارير أو الأطباق وما شابه». من جهته، يقول مدير برنامج البيئة في جمعية «أركانسييل» ماريو غريّب: «استحصلنا بالتعاون مع بلدية بيروت ومبادرة الجوار في الجامعة الأميركية في بيروت على قطعة أرض في منطقة الكرنتينا ليتم تخزين الزجاج المحطّم الذي يتم جمعه من الأماكن التي تضررت جرّاء الانفجار فيها، وسنبدأ خلال هذا الأسبوع تجهيزه لكي يتم تحويله إلى بودرة أو رمل يمكن استخدامه في مواد البناء، وتم الاتفاق مع أكثر من معمل لإنجاز هذه العملية، لكنّنا نحاول تأمين تمويل من أجل الاستحصال على آلة فرم خصوصاً أنّ هناك نعومة معيّنة مطلوبة».

> لن تتولى البلدية إعادة التدوير بل الشركات المتخصصة

يلفت غريّب إلى أنّه بعد انتهاء عملية تحويل الزجاج إلى رمل سيتم التنسيق مع بلدية بيروت، إذ سيجري توزيعه لإعادة الإعمار أو استخدامه في اتجاه آخر، لكنّ الأهم أن يستخدم في إعادة الإعمار، لأنّ ما ينتج من هذه العملية يستخدم مع الإسمنت، وستتكفل شركات معيّنة بذلك. ويؤكد غريّب أنّ عملية جمع الزجاج المحطّم تحتاج إلى وقت طويل نتيجة حجم الدمار والخراب الذي خلّفه الانفجار: «هناك جزء، لا نعلم أين نقل، قبل أن نبدأ نحن عملنا، كما لا يعرف أحد إلى أين نقلت الردميات من المرفأ. هناك أقاويل ذكرت أنّه تم رمي الحطام في البحر كي يستفاد من طمر البحر بقطعة أرض جديدة، علماً أنّنا بدأنا عملنا في اليوم السابع للانفجار». يضيف: «بوضع حطام المباني، والحجارة المتطايرة، في قطعة أرض إلى جانب قطعة الأرض المخصصة للزجاج، وبحسب البلدية ستجري عملية تحريج هناك، لكنّي استبعد ذلك وهناك علامات استفهام على ذلك، خصوصاً أنّ وزارة البيئة اللبنانية لم تقرر الأماكن والمواقع التي ستوضع فيها هذه الردميات».

أكوام من الزجاج انتجها الانفجار (خليل العلي)

فسبكة

خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، تداول ناشطون على فيسبوك فيديو ظهر فيه رجل امن إيطالي في مركز حجز المهاجرين بمدينة اغريجنتو، وهو يدفع مهاجراً تونسياً الى صفع مهاجر آخر قاصر. وخاطب رجل الامن المهاجر قائلاً: «أنت الآن ضيف، ويجب ان تحترم القانون. عليك ان تصفعه. يجب ان تصفعه». وقال سفير تونس في إيطاليا معز السيناوي: «النيابة العامة فتحت تحقيقاً بالحادث لتحديد المسؤوليات واتخاذ العقوبات المناسبة».

للمتخصصة في الهندسة البيئية من «الجامعة الاميركية في بيروت» الدكتورة أماني معلوف، رأي مخالف، إذ تقول: «الزجاج الذي يجري تجميعه يختلط بمواد أخرى خصوصاً أنّ من يجمعونه متطوعون ليست لديهم خبرة في ذلك، ولأنّ هذا الحطام لم يكن بفعل ظروف طبيعية وقد يحتوي على مواد كيميائية أو مواد سامة وخطرة اختلطت به فإنّه من الخطر استخدامه مرة أخرى، ويجب أن يكون هناك تدقيق في عملية الفرز حتى لنفايات البناء والحطام وتجري إدارتها في نطاق إدارة نفايات الكوارث، إذ قد تحمل معها مواد سامة». تتابع: «حتى لو تم تحويل الزجاج إلى رمل أو بودرة فيجب معرفة ما هي المواد المختلطة مع الزجاج، التي قد تؤدي إلى آثار سلبية بيئية وصحية وقد تتسرب وتختلط بالمياه الجوفية ويكون لها أثر سلبي على حياة الإنسان، لذلك يجب أن تكون هناك منهجية علمية يجري تطبيقها خلال تحويل الزجاج إلى رمل أو إلى مواد أخرى، لأنّ الجمعيات التي تقوم بذلك ليست لديها الكفاءة ولا المتخصصين الذين يعرفون خطورة المواد التي يتعاملون معها». وتؤكد معلوف أنّه لا يمكن إعادة تدوير الزجاج للاستخدام الشخصي لأنّه حتماً ملوث، ولا يمتلك الزجاج خصائص ميكانيكية كافية لاستخدامه كمواد بناء.

في زيارة إلى موقع تجميع الزجاج، وضعت جمعية «أركانسييل» خياماً للعمال الذين يوضبون الزجاج، ويقول أحد العمال إنّ «هناك كمية تصلنا مفرورة، أي من الزجاج فقط، فنضعها في أماكنها المخصصة، أما سيارات النقل التي تنقل الحطام والردميات وتضعها في الجهة المقابلة، فيتولى عمال الجمعية استخراج الزجاج منها ووضعه في مكانه المخصص».